الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى

الدكتور عبد الله الأشعل *

تقرر انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى خلال أول مؤتمر قمة اسلامى فى التاريخ فى الرباط بالمغرب فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩ عقب محاولة احراق المسجد الاقصى ، فكانت القدس والتضافر الاسلامى لاستردادها هى التى جمعت العرب والمسلمين فى خندق واحد ، وكان هذا هو الهدف الاول للمنظمة الوليدة ، وبذلك اضيف للصراع العربى الاسرائيلى بعد اسلامى باستيلاء اسرائيل على القدس مثلما اضيف البعد الافريقى عندما فتحت اسرائيل ثغرة على الضفة الغربية من قناة السويس عام ١٩٧٣ .

ولا شك أن واضعى ميثاق المنظمة كانوا يدركون أنهم ينشئون منظمة قوامها العقيدة والمصالح المشتركة باعتبار اعضائها من دول العالم الثالث المتماثلة قضاياها وهمومها الاقتصادية والسياسية ومطالبها على المستوى الدولى ، ولكنهم كانوا يدركون بنفس القدر أن قيام منظمة دولية على أساس وحدة الدين أمر غير مسبوق ، ومن ثم كان حرصهم شديدا على أن تكون هذه المنظمة منسجمة مع قواعد النظام الدولى وميثاق الامم المتحدة ، فاقترح فى مشروع الميثاق (المادة ١٢ / ١) النص على أنه ليس فيه ما يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة أو يخل بحقوق الدول الاعضاء والتزاماتها إزاءه ، ولكن رؤى حذف هذه الفقرة عند مناقشة مشروع الميثاق فى المؤتمر الوزارى الثالث فى جدة فى فبراير/ ١٩٧٢ ، رغم تمسك بعض الدول بها مثل مصر وايران . وأدى حذفها الى تحفظ ايران على التزاماتها وفق الميثاق الاسلامى[١] . وكان حذف هذه الاشارة المحددة لعلاقة الميثاق الاسلامى بميثاق الامم المتحدة يرجع الى أن الدول الاسلامية المؤسسة للمنظمة جميعا أعضاء فى الامم المتحدة ، وبعضها كان مؤسسا للامم المتحدة والتزامها بميثاقها ، ثم فى ديباجة الميثاق الاسلامى «يعيدون التأكيد بتقيدهم بميثاق الامم المتحدة » والتزامهم «بتوحيد جهودهم لاقامة سلام عالمى يوفر الامن والحرية والعدالة لشعوبهم وجميع شعوب العالم» . فضلا عن أن مثل هذا النص ليس موجودا فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية ولا ضرورة للحساسية تجاه المنظمة الإسلامية .

---

* المستشار القانونى السابق لمنظمة المؤتمر الاسلامى.

[*مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩ ،١٩٩١- ص ص ٢٣١ - ٢٤٤*]

ونناقش فى هذه الدراسة الموجزة ثلاث نقاط : هى الوضع القانونى للمنظمة فى إطار نظام الامم المتحدة ، وتحليل موقف المنظمتين من أهم القضايا المشتركة ، التى استوجب التعاون بين المنظمتين لمتابعة معالجتها ، ومستقبل التعاون بين المنظمتين .

أولا : الوضع القانونى لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى نطاق نظام الامم المتحدة :

بلغ عدد الدول الاعضاء حاليا فى منظمة المؤتمر الاسلامى ٤٦ دولة بعد مضى عشرين عاما على نشأتها ، منها ثلاثون دولة مؤسسة والباقى منضمة وهذه الدول موزعة على المنطقة العربية (٢٢ دولة) والاسيوية وبينها تركيا (٩ دول) وافريقيا (١٥ دولة) (٣) وقد بدأت علاقتها بالامم المتحدة منذ نشأة المنظمة العالمية واشرافها على حركة تصفية الاستعمار التى ادت الى استقلال الدول المستعمرة الاعضاء حاليا فى المنظمة . وعندما نشأت منظمة المؤتمر الاسلامى درج أعضاؤها على تنسيق مواقفهم ازاء موضوعات جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة خلال اجتماع تنسيقى يعقده فى نيويورك وزراء خارجيتها على هامش الدورة العادية للجمعية العامة ، ومن ثم نشأت فى الواقع مجموعة اسلامية متناسقة ، وإن كانت أحدث المجموعات السياسية ، فانها ليست من المجموعات الاقليمية فى الامم المتحدة ، ولكن جذورها ترجع الى المجموعة الأفروآسيوية التى نشأت كحركة سياسية بدأت أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات. داخل الامم المتحدة وساعدت على تصفية الاستعمار فى آسيا وافريقيا منذ أواسط الخمسينات، ولم يكن للحركة طابع دينى بالطبع وانما كانت لها ايديولوجية سياسية تقوم على مناهضة الاستعمار والعنصرية وهى التى شكلت جذور حركة عدم الانحياز أيضا. (٤)

ولا تتناقض أهداف المنظمة الاسلامية ومبادئها مع أهداف ومبادئ الامم المتحدة إذ لا يتصور أن ترتبط نفس الدول بالتزامات أساسية متناقضة . فالمواثيق الدولية من هذا النوع تعد مصدرا للالتزامات القانونية الاساسية Saurce d'abligation de base ، أما قراراتها فتعد مصدرا للسلوك السياسى Guide Canduite ، ولا يتصور أن تتناقض التزامات الدولة وفق اكثر من ميثاق تكون طرفا فيه ، ولكن موقفها من القرارات الصادرة من المنظمات الدولية يتمتع بدرجة أكبر من المرونة ، وهذا هو التصور الممكن لتفسير مواقف الدول الاعضاء فى منظمات متعددة تتشابه مبادئها وأهدافها ، وتتناقض مواقفها وقراراتها من ذات القضايا موضع النظر فى هذه المنظمات(٥)

غير أن بعض اهداف المنظمة الاسلامية ومبادئها تحتاج الى بعض الايضاح. فتقرير الميثاق الاسلامى سَعىُ الاعضاء الى توثيق التعاون الاقتصادى والتكافل ومناهضة العنصرية

والاستعمار ودعم السلام العالمى ينسجم بلا شك مع الميثاق العالمى. ولكن الميثاق الاسلامى يدرج ضمن اهدافه ايضا « تنسيق العمل من اجل الحفاظ على الاماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطينى ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه » (المادة ٢/٥ من الميثاق) ودعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية (المادة ٢/٦ من الميثاق).

أما التزام اطراف الميثاق الاسلامى ازاء القضية الفلسطينية فهو التزام واجب على كافة اعضاء الامم المتحدة وفق قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بصدد قضية القدس وحقوق الشعب الفلسطينى وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة المعلنة وفى منتصف نوفمبر ١٩٨٨. ومع ذلك استشعرت بعض الدول خلال مناقشة مشروع الميثاق عدم ضرورة النص صراحة على القضية الفلسطينية ولكن رفض هذا الاقتراح[٦].

وأما التزامهم ازاء كفاح الشعوب الاسلامية ، فهو ينصرف الى كفاح الشعوب التى كانت مستعمرة وتطمح يوم وضع الميثاق نحو الحرية والاستقلال ، وتقرير مصيرها وهذا أمر ساندته الامم المتحدة منذ قيامها بموجب ميثاقها وإعلاناتها وقراراتها ومواثيق حقوق الانسان المبرمة فى نطاقها. كذلك ينصرف هذا الالتزام الى الشعوب الاسلامية التى تشكل اقليات اسلامية فى دول غير اسلامية ، وقد اهتمت المنظمة بقضايا هذه الاقليات من منطلق مبادئ النظام الدولى الراهن الذى يعنى بحقوق الاقليات وحمايتها ، قدر عنايته بالحفاظ على سيادة الدول التى تعيش فيها هذه الاقليات ، ووحدتها وسلامة اراضيها[٧]

ومن ناحية اخرى تنسجم مبادئ المنظمة الاسلامية مع مبادئ الامم المتحدة وهى المساواة وتقرير المصير واحترام السيادة والاستقلال وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ولعل الاشارة إلى هذه المبادئ فى نطاق علاقات الدول الاعضاء ببعضها البعض هو تأكيد لالتزامها العام فى ميثاق الامم المتحدة بذات المبادئ التى تنطبق ايضا على علاقات هذه الدول مع غيرها من الاسرة الدولية عموما ، ولذلك ليس صحيحا أن النص علي هذه المبادئ فى الميثاق الاسلامى فى علاقات اطرافه يقصر الالتزام بها على نطاق المنظمة الاسلامية دون علاقات الاعضاء ، بل ان بعض الدول العضاء قد أبدت تحفظها على تطبيق هذا الالتزام بين الدول الأعضاء بوجه خاص[٨]

ونحن نرى ان منظمة المؤتمر الاسلامى منظمة اقليمية استنادا الى مفهوم خاص للاقليمية الاسلامية قوامها الالتقاء حول اهداف ومبادئ معينة مهما تفرق أعضاؤها بين قارتى

آسيا وافريقيا ، ولم يتوفر لها معيار الاقليمية التقليدى القائم على التجاور والتواجد فى منطقة جغرافية واحدة ، الذى لا يزال يتمسك به جانب من الفقه (٩) .

كذلك نرى أن المنظمة الاسلامية منظمة إقليمية وفق احكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة الذى يشجع قيام تنظيمات ووكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين ما يكون العمل الاقليمى فيها صالحا ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها. فقد أوضحنا مدى انسجام أهداف المنظمتين ومبادئهما ، كما أن منظمة المؤتمر الاسلامى تسعى الى اشاعة روح التعاون وتوثيق العلاقات الودية بين الأعضاء وتطوير أساليب تسوية المنازعات بين الاعضاء بالطرق السلمية السياسية والقضائية ، وقد أقرت القمة الاسلامية الخامسة عام ١٩٨٧ مشروع النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية لتتقية ما يطرأ على علاقات الاعضاء من منازعات (١٠) .

لكل ما تقدم اعترفت الامم المتحدة عام ١٩٧٥ بهذه الصفة للمنظمة الاسلامية ومنحتها مركز المراقب الدائم بها ، وأنشأت المنظمة مكتب لمراقبها الدائم فى نيويورك لمتابعة القضايا المشتركة التى تهم الدول الاسلامية، وقضايا التعاون بين المنظمتين ، كما يعقد ممثلو المنظمتين اجتماعا سنويا بالمقر الاوربى للامم المتحدة لمتابعة أوجه التعاون بينهما. ويدعى الامين العام للامم المتحدة وممثلوها الآخرون فى مختلف الوكالات المتخصصة لحضور اجتماعات اجهزة منظمة المؤتمر الاسلامى التى يدعى ممثلوها كذلك الى اجتماعات الامم المتحدة. ولعل المساحة الواسعة من الاهتمامات المشتركة التي تفرض هذا المستوى من التعاون هى موضوع المبحث التالى.

ثانيا :موقف المنظمتين الاسلامية والعالميةمن القضايا الكبرى المشتركة :

تهتم منظمة المؤتمر الاسلامى بعدد من القضايا التى تهتم بها الامم المتحدة أيضا ، ولكن المعالجة التفصيلية لبعض هذه القضايا تكشف عن اختلاف موقف المنظمتين ، وهذا يرجع الى ان اهتمامات الدول الاسلامية التي تشكل حوالى ثلث الامم المتحدة لا تلتقى دائما مع اهتمامات بقية اعضاء الامم المتحدة.

كذلك نلاحظ أن بعض هذه القضايا تهتم بها منظمات إقليمية أخرى تضم بعض الدول الاسلامية وهى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجلس التعاون وقد تختلف مواقف هذه المنظمات من ذات القضايا ، مما يطرح امام الدول الاعضاء قضية التوفيق بين التزاماتها وهذه المنظمات.

وسنناقش خمساً من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين المنظمتين الاسلامية والعالمية وهذه القضايا هى الصراع العراقى الايرانى ، والقضية الفلسطينية ، والقضية الافغانية والمشكلة القبرصية وقضية تيمور الشرقية.

الصراع العراقي الايرانى

كان اندلاع الحرب العراقية الايرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ واستمرارها ثمانى سنوات اكبر تحد تواجهه منظمة المؤتمر الاسلامى لأن طرفى الحرب دولتان اسلاميتان ، واستمرار الحرب سبب الكثير من الاضرار للامكانيات الاسلامية العسكرية والاقتصادية للدولتين ومنطقة الخليج مما أضعف الموقف الإستراتيجى الاسلامى العام في قضية المسلمين الاولى وهى القدس التى تحتل مكان الصدارة فى اهتمامات المنظمة ، كما انها شغلت البلدين عن هذه القضية. ولهذه الاعتبارات ابدت المنظمة اهتماما فوريا عند اندلاع الحرب التى صارت طوال السنوات الثمانى ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تأتى على رأس موضوعات جدول اعمال كافة المؤتمرات الاسلامية على مستوى القمة وعلى مستوى الوزارى(١١).

وتشكلت لجنة للمساعى الحميدة الاسلامية برئاسة الرئيس الغينى ثم رئيس جامبيا، (١٢) وحاولت اللجنة اقرار السلام بين الدولتين المتحاربتين على اساس قرارات المؤتمرات الاسلامية الداعية الى الوقف الفورى لاطلاق النار ومراقبته عن طريق قوة اسلامية تختص ايضا بالأشراف على انسحاب قوات الدولتين الى الحدود الدولية.

ثم اهتمت المؤتمرات الاسلامية بأسرى الحرب ، وناشدت إيران التجاوب مع موافقة العراق على وقف القتال والتعاون مع اللجنة الاسلامية ، ودعوة الطرفين للتعاون مع الامم المتحدة واحترام قرارات مجلس الامن فى صدد النزاع.

وقد لوحظت تطابق موقفى الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامى واهتمامها الفورى وسعيها الحثيث لإقرار السلام ولكن لاعتبارات مختلفة محورها فى المنظمة العالمية الرغبة فى ألا تؤدى الحرب الى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. كما أن قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن خاصة منذ قراره الاول رقم ٤٧٩ فى ١٩٨٠/٩/٢٨ درجت على حث الطرفين - ضمن امور اخرى- على اللجوء الى المنظمات الاقليمية أو أية وسائل سلمية اخرى من شأنها مساعدتهما على الوفاء بالتزاماتهما وفق الميثاق.

وهذا التماثل فى الموقف بين الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامى كان يختلف عن موقف منظمات اقليمية اخرى مثل الجامعة العربية - حيث العراق عضو فيها - التى ابدت العراق ضد

إيران على اساس مبدأ الضمان الجماعى ، أو مجلس التعاون الخليجى الذى حاول اتخاذ موقف محايد ، ولكنه منتقد لتجاوزات ايران ضد بعض دوله المتهمة بمساعدة العراق.[١٣]

وقد توقفت لجنة المساعى الحميدة عن عملها منذ عام ١٩٨٦ حيث عقدت تسعة اجتماعات فى جدة آخرها فى سبتمبر ١٩٨٦ لم تصل معها إلى نتائج محددة. ولكن اهتمام المؤتمرات الاسلامية لم يتوقف ، فقد ايدت هذه المؤتمرات جهود الامم المتحدة التى ادت الى وقف الحرب بموجب قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ، لعام ١٩٨٧ ، ولا تزال قرارات المؤتمرات الاسلامية تدعم مساعى الامم المتحدة لتصفية آثار الحرب والانتقال بالبلدين الى مرحلة السلام الكامل.

ومن الملاحظ أن الامم المتحدة قد نجحت فى وقف الحرب بينما لم تنجح الجهود الاسلامية لتحقيق نفس الهدف ، ويرجع ذلك الى :-

١ - ان إيران كان لها تحفظات على التعاون مع اللجنة الاسلامية والامانة العامة.

٢ - أن الحرب العراقية الإيرانية كانت قد تجاوزت بأبعادها الدولية النطاق الاسلامى المحدود ، وكان يتعين اتفاق الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن على تسوية يقبلها الطرفان وأن تعالج القضية فى اطار عالمي أوسع .

٣ - أن سنوات الحرب الطويلة ونفقاتها الباهظة وتعقد ابعادها قد اسهمت في التوصل الى قرار وقفها ، وربما كان هذا السبب الاخير هو اكثر الاسباب فعالية وخاصة اذا علمنا ان جميع قرارات مجلس الامن السابقة على القرار ٥٩٨ كانت تصدر بالأجماع[١٤] وأن الموقف السوفيتى لم يكن واضحا تماما رغم موقفه المؤيد بشكل دائم لقرارات المجلس.

٤ - لا يجب ان نغفل ما أدت اليه الحرب من توتر العلاقات الايرانية الامريكية فى الخليج والصدام بين البلدين بسبب هذا التوتر ، وتورط معظم الدول الاوربية وتأثر مصالحها في المنطقة وتهديد الملاحة الدولية فى الخليج ، فضلا عن أثر الحرب فى توتر العلاقات الايرانية مع السعودية والكويت وعدد من الدول العربية الاخرى ، وضغط هذه الدول على الدولتين العظميين والقوى الكبرى للاسراع فى وقف الحرب وتشديد اجراءات اضعاف الجهد العسكرى لطرفي القتال.

٥ - وأخيرا الدور النشط للامم المتحدة والامين العام وبعض آثار ضغوط الشارع الاسلامي .

بيد أن فعالية الامم المتحدة مقابل عجز المنظمة الاسلامية لا يجب أن يحجب التعاون الوثيق بين المنظمتين لتحقيق الهدف المشترك وهو وقف الحرب ، وتطابق مواقفهما من شروط التسوية وتقديرها لخطورة استمرار القتال.

ب- القضية الفلسطينية

أشرنا الى أن المنظمة الاسلامية قد جعلت هدفها الاول استعادة القدس والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وإذا كان تحقيق هذا الهدف صار بعد عشرين عاما من انشاء المنظمة أكثر بعدا ، فإن المنظمة قد بذلت قصارى جهدها لدعم القضية الفلسطينية فإلى أى مدى دعمت القضية ، وإلى أي مدى التقت أو اختلفت مع مواقف الامم المتحدة ازاء هذه القضية؟

دون الدخول فى تفاصيل موقف المنظمة وتطوره من القضية الفلسطينية ، يكفى القول أن المنظمة دأبت على مساندة منظمة التحرير التى حضرت كمراقب في أول قمة اسلامية عام ١٩٦٩ ثم قبلت فى مؤتمر القمة الثانى فى لاهور فى اوائل عام ١٩٧٤ ممثلة لدولة فلسطين ، وبوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وبذلك سبقت المنظمة الاسلامية فى ذلك الموقف العربى من المنظمة بعدة أشهر عندما تقرر فى القمة العربية فى الرباط فى سبتمبر ١٩٧٤ ، ثم تقرر اعتبار فلسطين فى الاطار العربي دولة عضوا فى الجامعة العربية عام ١٩٧٦. ودعمت المنظمة الاسلامية موقف منظمة التحرير على طول الخط فى جميع تطوراته ، حيث رفضت معها القرار ٢٤٢ ثم باركت خطواتها عندما قبلته مع قرار التقسيم وأعلنت قيام الدولة الفلسطينية١٩٨٨.

والملاحظ أن موقف المنظمة الاسلامية ينسجم الى ابعد حد مع موقف الامم المتحدة من القضية الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين ووضع القدس وادانة التعنت الاسرائيلى وشروط التسوية [١٥] أما الجزئية الوحيدة التى ينفرد بها موقف المنظمة الاسلامية فهو العمل على إضعاف اسرائيل دوليا ومقاطعتها والعمل على طردها من الامم المتحدة وفك التحالف بينها وبين الولايات المتحدة .[١٦]

ففيما يتعلق بشروط التسوية تلتقى المنظمتان عند المطالبة بجلاء القوات الاسرائيلية من الاراضى الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية فى هذه الاراضى ، أما المنظمة الاسلامية فتطالب بالقدس عاصمة لتلك الدولة ، بينما ترى الامم المتحدة أن للقدس وضعا خاصا يجب عدم المساس به لحين الاتفاق عليه ، ولذلك تدين كافة التصرفات الاسرائيلية تجاه القدس . وتتفق المنظمتان فى الدعوة الى تسوية المشكلة عن طريق المؤتمر الدولى ، ومناهضة التسويات الجزئية التى لا تأخذ فى اعتبارها حقوق الفلسطينيين ومشاركة منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد والمعبر عن هذه الحقوق .[١٧]

ومن الطبيعى أ ن تولى المنظمة الاسلامية اهتماما خاصا بقضية القدس التى أنشأت لها لجنة خاصة برئاسة الملك الحسن الثانى ملك المغرب منذ عام ١٩٧٥ [١٨] تعنى بكافة تطوراتها ، وتناهض محاولات تهويدها وتغيير هيكلها السكانى أو وضعها الثقافى أو نقل البعثات الدبلوماسية اليها من تل ابيب ، كما أنشأت صندوق القدس تدعمه ماليا لتنفيذ مشروعات لجنة القدس التى تستهدف أيضا مساندة جهود الفلسطينيين فى الداخل ضد مخططات اسرائيل.

بيد أن موقف المنظمة الاسلامية عموما من القدس يتفق مع قرارات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منها.

وقد ساندت المنظمة الاسلامية الانتفاضة الفلسطينية ، وهو ما يتفق أيضا مع إقرار الامم المتحدة لهذه الانتفاضة بالشرعية ، وحق الشعب الفلسطينى فى مناهضة الاحتلال والوقوف ضد تجاوزات اسرائيل بصفتها دولة محتلة لأقاليم اجنبية [١٩] ، مثلما أدانت الامم المتحدة ووكالاتها بشكل ثابت الممارسات الاسرائيلية وانتهاكاتها لحقوق الانسان فى الاراضى المحتلة منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧.

جـ : القضية الافغانية

ادى الغزو السوفيتى لافغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ حتى تم الانسحاب عام ١٩٨٩ ، الى ردود فعل غاضبة فى الامم المتحدة وفى المؤتمر الاسلامى. ولكن منظور معالجة المشكلة فى المنظمتين كان مختلفا. ففى الامم المتحدة صور الموقف على أنه حلقة من الصراع العالمى بين العملاقين الى جانب كونه مساسا بالوضع غير المنحاز لافغانستان ، وتعطيلا لحق الشعب الافغانى فى تقرير مصيره ، ولذلك اكتفت قرارات الامم المتحدة بالمطالبة بانسحاب القوات الاجنبية دون ذكر القوات السوفيتية بالاسم حتى يمكن اصدار القرار دون معارضة أصدقاء الاتحاد السوفيتى. أما فى منظمة المؤتمر الاسلامى فالقضية تكتسب طابعا اسلاميا عاطفيا حيث صور الاتحاد السوفيتى ليس كدولة عظمى معتدية على دولة صغيرة اسلامية مجاورة فحسب . وانما بوصفه قوة إلحادية تسعى الى طمس الهوية الاسلامية لافغانستان. ولذلك عقد وزراء الخارجية المسلمون دورة طارئة فى اسلام أباد فى يناير ١٩٨٠ أدانوا فيه الاعتداء السوفيتى على الشعب الافغانى ، وطالبوا بالانسحاب السوفيتى دون شرط ، وتجميد عضوية أفغانستان فى المنظمة ، وقرروا عدم الاعتراف بالنظام غير الشرعى فى أفغانستان ، وقطع العلاقات الدبلوماسية معه ووقف كل اشكال الدعم لنظام كابول ، والتضامن مع الشعب الافغانى

– وفى مرحلة لاحقة تقرر مساندة المجاهدين الافغان وتقديم كافة أشكال العون ، وإن كانت الضغوط السوفيتية لها أثر لا ينكر مما أدى الى تخفيف حدة القرارات الاسلامية ، ولكن الدول الاسلامية عبرت بهذه القرارات عن رسالة واضحة لموسكو وهى أن الغزو واستمراره خلق أزمة فى العلاقات السوفيتية الاسلامية. (٢٠) ثم عبر وزراء الخارجية فى مؤتمر الرياض الثامن عشر عام ١٩٨٩ عن شكل آخر من أشكال التضامن الدبلوماسى مع المجاهدين بأن اعترفوا بحكومتهم المؤقتة فى المؤتمر الاسلامى ممثلا شرعيا للشعب الافغانى ما دام تجميد عضوية أفغانستان فى المنظمة كان يمثل عدم اعتراف بحكومة كابول المتعاونة مع موسكو إبان الغزو(٢١) ، وكانت لجنة وزارية اسلامية قد تشكلت منذ مايو ١٩٨٠ خلال المؤتمر الوزارى الحادى عشر فى إسلام اباد لمتابعة القضية الأفغانية. (٢٢)

ولئن كانت معالجة القضية في الامم المتحدة قد ركزت على الانسحاب وتقرير مصير الشعب الافغانى مع عدم المساس بوضع حكومة كابول بوصفها ممثلة لافغانستان فى الامم المتحدة (٢٣) ، إلا أن المنظمتين العالمية والاسلامية كانتا تسعيان لتحقيق هذا الهدف العام ، وأكدت المنظمة الاسلامية فى جميع قراراتها مساندتها لجهود الأمين العام للامم المتحدة ، وباركت نتائج تسوية جنيف عام ١٩٨٧ بشأن القضية الافغانية ، وهى النتائج التى رفضها المجاهدون لانهم لم يشتركوا فى ابرامها ، وعلى أساس أن المشكلة لها طرفان هما الاتحاد السوفيتى والمجاهدون، (٢٤) بينما تمت هذه التسوية بين كل من حكومة كابول وباكستان وضمان كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وحضور ممثل الأمم المتحدة.

د- المشكلة القبرصية

تتلخص المشكلة القبرصية على المستوى الدولى بالاحتلال العسكرى التركى للشطر الاسلامى من الجزيرة وفشل محاولات تحقيق تسوية تكفل الوحدة الوطنية والطابع غير المنحاز والمستقل للجزيرة ، مما يهدد بدوام التقسيم الفعلى للجزيرة. وقد لعبت الامم المتحدة ادوارا مختلفة فى قبرص بدأت عام ١٩٦٣ لحفظ السلام بين الطائفتين التركية واليونانية ، ثم تطور هذا الدور فى نفس الاتجاه منذ الغزو التركى للجزيرة عام ١٩٧٤ ، واتجهت الامم المتحدة بعد ذلك للبحث عن حل يحفظ للجزيرة وحدتها ويكفل انسحاب القوات التركية ومساعدة الطائفتين على التوصل الى صيغة مقبولة Bi-zonal, Bi- Communal federal state (٢٥) وقد اعلنت الطائفة التركية عام ١٩٨٣ قيام دولة مستقلة فى الجزء التركى ، ولم يعترف بها سوى تركيا ، أما الامم المتحدة فقد أدانت هذه الخطوة ، وتمسكت بمبادئ التسوية المؤكدة لوحدة الجزيرة.

ويلاحظ أن وضع المشكلة فى منظمة المؤتمر الاسلامى التى عرضت عليها ابتداء من عام ١٩٧٦ يتماثل تماما بوضعها فى الامم المتحدة مع فارق واحد هو أن الامم المتحدة تقوم بدور فى تسوية المشكلة على اساس أن الدول المعنية تركيا واليونان بالإضافة الى قبرص أعضاء فى الامم المتحدة ، أما فى المؤتمر الاسلامى فتركيا هى وحدها الطرف العضو فيه ، ولذلك عملت تركيا جاهدة على كسب تأييد المؤتمرات الاسلامية لمطالب الطائفة التركية المسلمة والحصول على اعتراف الدول الاعضاء فى المنظمة بدولة قبرص الاسلامية المعلنة ، ولكن منظمة المؤتمر الاسلامى أبدت تعاطفها مع وضع الطائفة القبرصية المسلمة ، مع تمسكها بموقف حازم ينسجم مع موقف الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، وقوام هذا الموقف هو المحافظة على وحدة اراضى قبرص وسلامتها وعدم تجزئتها والمحافظة على استقلالها وعدم انحيازها ، ودعم جهود الامم المتحدة لتحقيق التسوية على هذا الاساس. (٢٦)

وتجدر الاشارة إلى أن باكستان كانت قد صوتت ضد قرار مجلس الأمن الذى أدان إعلان استقلال الطائفة القبرصية التركية عام ١٩٨٣ تعبيرا عن التعاطف فى قضية لها طابع اسلامى ، دون أن يعنى ذلك تأييدها لاعلان الاستقلال. (٢٧)

ومن ناحية أخرى تحرجت بعض الدول الاسلامية من تأييد قرارات الجمعية العامة التى أدانت الغزو التركى وطالبت بسحب القوات التركية ، فآثرت الامتناع عن التصويت أو معارضة القرار مجاملة لتركيا دون أن يعنى ذلك تأييدها لاستمرار الغزو التركى للجزيرة. (٢٨)

هـ- قضية تيمور الشرقية (٢٩)

عندما استقلت أندونيسيا عام ١٩٤٧ استقلت معها تيمور الغربية ، وبقيت تيمور الشرقية تحت سيطرة البرتغال. وقد قامت بها حركة تحرر وطنى انقسمت الى ثلاثة اجنحة أحدها يطالب بالاتحاد مع البرتغال ، والآخر يطالب بالانضمام لاندونيسيا ، بينما يطالب الثالث بالاستقلال التام ، وقامت حرب أهلية بين هذه المنظمات عام ١٩٧٥ انتهت بانتصار الجناح المطالب بدمج الاقليم مع اندونيسيا ، وتم ذلك بمرسوم من البرلمان الاندونيسى فى يوليو ١٩٧٦، الامر الذى استنكرته البرتغال ، وكانت قد جعلته منذ عام ١٩٧٥ بندا دائما على جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة باعتباره قضية من قضايا تصفية الاستعمار يتعين على اندونيسيا ترك الاقليم يقرر مصيره.

أما فى منظمة المؤتمر الاسلامى فقد عرضت اندونيسيا المشكلة امام مؤتمر اسطنبول السادس عام ١٩٧٦ عندما ثار الجدل حولها فى الامم المتحدة بمناسبة ضم اندونيسيا لتيمور

الشرقية أملا فى الحصول على مساندة أعضاء المنظمة الاسلامية لموقفها ، ولكن بيان المؤتمر اكد أن تسوية المشكلة فى يد ابناء الاقليم ولهم حق تقرير المصير ، فكانت تلك المرة الاولى والاخيرة التى تعرض فيها المشكلة على المنظمة الاسلامية. أما فى الامم المتحدة ، فرغم أن اندونيسيا صورت المسألة على انها نزاع بينها وبين البرتغال ، الا أن قرارات المنظمة تؤكد حق تقرير المصير لشعب الاقليم ، وتتوزع اصوات الدول الاسلامية بشكل عام ولكن لا يؤيده من الدول الاسلامية صراحة سوى المستعمرات البرتغالية السابقة فى افريقيا والجزائر بسبب التماثل بين هذه المشكلة وقضية الصحراء الغربية.

ثالثا - مستقبل التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى :

يتيح تحليل موقف الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى من أهم القضايا المشتركة أن نسجل الملاحظات الخمس التالية :

١ - التماثل العام فى الموقف مع اختلاف فى دواعيه ودوافعه وتفاصيله.

٢ - كان للمنظمة الاسلامية موقف فى بعض القضايا وليس لها دور ، ولكن هذا الموقف فى اطار المنظمة يتحول الى دور فى نطاق الامم المتحدة من حيث إن أعضاء المنظمة الاسلامية يشكلون حوالى ثلث أعضاء الامم المتحدة ، ويشتركون مع غيرهم فى تحديد دور المنظمة العالمية.

٣ - تختلف فعالية المنظمتين فى معالجة القضايا المشتركة ، وهناك قضايا حساسة تعرض على الامم المتحدة ولا تعرض على المنظمة الاسلامية. وتتعدد أسباب فعالية المنظمة حسب كل حالة، ومن الملاحظ أن الحالة الوحيدة من الحالات الخمس التى قمنا بتحليلها كان يتوقع أن يكون للمنظمة الاسلامية القول الفصل فى تسويتها بحكم أن طرفيها عضوان فى تلك المنظمة وهما ايران والعراق ، ولكن عجزت المنظمة الاسلامية كما أوضحنا عن القيام بأى دور فعال فى المشكلة.

٤ - لم تثر مسألة أولوية أى المنظمتين فى تناول أى من هذه القضايا ، فقد كان اهتمامهما وتحركهما بنفس القدر وفى ذات الوقت.

٥ - انحصر مستوى التعاون بين المنظمتين فى الحضور المتبادل لممثلى المنظمتين لاجتماعاتهما السياسية ولقائهما السنوى فى جنيف ، وحضور المراقب الدائم للمنظمة الاسلامية فى نيويورك لبعض اجتماعات مجلس الامن.

والحق أن تنسيق وزراء الخارجية للمواقف الاسلامية من القضايا الاساسية عامة ، وتلك

المدرجة على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة فضلا عن الانسجام العام بين المواقف الاسلامية ومواقف المنظمة العالمية يجعل هذا المستوى من التعاون بين المنظمتين كافيا ، لكن ذلك لا يمنع من النظر فى عدد من المقترحات التى تجعل هذا التعاون أكثر جدوى ، ومن ذلك :-

(أ) تنسيق وتنشيط التعاون الفعال فى المجال الاقتصادى بحيث تعمل المنظمة الاسلامية أداة فعالة فى نطاق استراتيجية الامم المتحدة للتعاون بين الدول النامية ، خاصة وأن معظم أفقر الدول فى العالم تقع فى العالم الاسلامى.

(ب) دعم التعاون فى المجال الثقافى فى اليونسكو وغيرها فى مجالات الحضارة الاسلامية ، والتنمية الثقافية وخاصة أن هناك العديد من الاجهزة الاسلامية العاملة فى هذا المجال وفى مقدمتها المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

(جـ) تنسيق طرائق العمل والتعاون فى مجال تنفيذ القرارات فى القضايا السياسية بين المنظمتين.

(د) ضرورة قيام المنظمة الاسلامية بدور بارز فى بلورة اهتمامات الدول الاسلامية فى القضايا القانونية وغيرها وتوحيد مواقفها مما يعرض على الامم المتحدة بحيث لايقتصر التنسيق بين أعضاء المنظمة الاسلاميةعلى الجوانب السياسية وحدها.

الهوامش

١ – التحفظ الايرانى ضمن تحفظات بعض الدول الاعضاء فى المحضر الحرفى للمؤتمر الاسلامى الثالث لوزراء الخارجية فى جدة فى عام ١٩٧٢ ، مطبوعات الامانة العامة للمنظمة.

٢ – انظر نص ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى بالملحق الاول لكتابنا « اصول التنظيم الاسلامى الدولى » – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٨٨ – ص ٣٦٧ وما بعدها.

٣ – أسماء الدول الاعضاء وظروف عضوية كل منها فى كتابنا السالف الاشارة اليه ، الفصل الرابع ، ص ١٣٨ وما بعدها.

٤ – ومع ذلك فليس عدم الانحياز أحد الاهداف الرسمية لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، ولم تناد بهذا الخط الا فى القمة الثالثة عام ١٩٨١ بعد انضمام باكستان الى حركة عدم الانحياز.

راجع فى تفاصيل هـذه النقطة ، المرجـع السابق ، ص ٨٦ – ٨٨.

٥ – انظر تحليلا أوفى لهذه الظاهرة والحل الذى نقدمه لها فى المرجع السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٧ ، ٢٧١ – ٢٨٢ ، وسوف تتضح تطبيقات هذا الحل فى المبحث الثانى من هذه الدراسة.

٦ – المرجع السابق ، ص ١٢٩ هامش ٨.

٧ – انظر للتفصيل والتطبيق دراستنا لقضايا الاقليات الاسلامية وموقف المنظمة منها ، الفصل الثامن من كتابنا ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩ وما بعدها.

٨ – المرجع السابق ، ص ١٢٩ هامش ٩.

٩– من ذلك ميشيل فيرالى : M. Virally, Difinition and classification of International Org., in G. Abi Saab, The Concept of Inter. Org., UNESCO, 1980 P. 61.

١٠ – راجع حول المحكمة كتابنا « محكمة العدل الاسلامية الدولية » ، دار المعارف – القاهرة – مارس ١٩٩٠.

١١– راجع تفاصيل وتطور موقف المنظمة من الحرب العراقية الايرانية ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ وما بعدها.

١٢– ضمت اللجنة الامين العام والسنغال وجامبيا وباكستان وبنجلاديش وتركيا وغينيا ومنظمة التحرير ، المرجع السابق ، ص٢٩٨.

١٣– راجع موقف الجامعة العربية من الحرب العراقية الايرانية ، المرجع السابق ص ٣٠٢ – ٣٠٣ وانظر تطور موقف مجلس التعاون الخليجي من الحرب فى كتابنا « الاطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون » دار النهضة العربية ط ٢ القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٢٠ – ٢٢٦.

١٤– انظر على سبيل المثال قرارات مجلس الامن أرقام ٤٧٩ فى ١٩٨٠/٩/٢٨ ، ورقم ٥١٤ فى ١٩٨٢/٧/١٢ ، ورقم ٥٢٢ فى ١٩٨٢/١٠/١٤ ، والقرار رقم ٥٤٠ فى ١٩٨٣/١٠/٣١.

١٥– راجع الأسس السبعة لموقف منظمة المؤتمر الاسلامى من القضية الفلسطينية ، كتابنا « اصول التنظيم الاسلامى الدولى » مرجع سابق ، ص ٢٨٦ – ٢٨٧ .

١٧– قارن قرارات المؤتمرات الاسلامية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٩ وأزمة علاقة المنظمة مع مصر ووقف عضويتها فيها ٧٩ – ١٩٨٤ ، مع قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة و خاصة أعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٤ التى تدين التسويات الجزئية والتى تتم خارج نظام الامم المتحدة.

١٨– انظر حول موقف المنظمة من قضية القدس ، المرجع السابق ص ٢٨٥ – ٢٨٦ وحول لجنة القدس انظر نفس المرجع ، ص ٢٢٧ – ٢٣٠.

١٩– انظر فى موقف المنظمة الاسلامية من الانتفاضة قرارات المؤتمر الوزارى السابع عشر فى عمان ، فى مارس ١٩٨٨ الذى أطلق عليه دورة الانتفاضة ، وقرارات المؤتمر الوزارى الثامن عشر فى الرياض فى مارس ١٩٨٩. وانظر موقف الامم المتحدة من الانتفاضة ، القرارات المتعاقبة لكل من الجمعية العامة ومجلس الامن منذ بدء الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧ وحتى الان ، وادانتها للقوة والعنف اللتين تواجه بهما اسرائيل السكان العزل.

٢٠– تفاصيل الموقف الاسلامى فى المرجع السابق ، ص ٢٩٢ وما بعدها.

٢١– انظر قرارات مؤتمر الرياض فى مارس ١٩٨٩ والبيان الختامى.

٢٢– ضمت اللجنة الامين العام وإيران وباكستان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣.

٢٣– لم تثر فى الامم المتحدة مسألة من يمثل أفغانستان ، أما المجاهدون فقد طالبوا الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية

بالاعتراف بهم دون حكومة كابول ولم يفلحوا فى ذلك ، رغم أن الدول الغربية جميعا قد خفضت تمثيلها الدبلوماسى فى كابول.

٢٤- جرت محادثات مباشرة بين ممثلى الاتحاد السوفيتى والمجاهدين تحت رعاية السعودية فى الطائف قرب مكة المكرمة فى منتصف عام ١٩٨٩ ولكنها باءت بالفشل.

٢٥- انظر التفاصيل ، كتابنا « اصول التنظيم » مرجع سابق ، ص ٣٤٢ وما بعدها.

٢٦- راجع تفاصيل موقف المؤتمرات الاسلامية من المشكلة القبرصية والاعتبارات السياسية التى تفسر هذا الموقف ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ - ٣٥٠. أما تفاصيل موقف الامم المتحدة فيمكن الاطلاع عليها بمقالنا « المجلة المصرية القانون الدولى » مجلد ٤١ عام ١٩٨٥ ، ص ٢٢٣ وما بعدها.

٢٧- قرار مجلس الامن رقم ٥٤١ فى نوفمبر ١٩٨٣. وانظر تغير الموقف الباكستانى ، وقائع الامم المتحدة - العدد الاول لسنة ١٩٨٤ ص ٨٣ - ٨٤.

٢٨- انظر للتفاصيل مقالنا سالف الاشارة اليه ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ وما بعدها.

٢٩- انظر عرضا للمشكلة بمقالنا سالف الاشارة اليه ، ص ٢٣٧ وما بعدها.

❁ ❁ ❁